

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٩ / رمضان / ١٤٢٧ الموافق ٢٠٠٦/١٠/٢٢ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة أحمد محمود الجليلي و فاروق محمد السامي و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد بابان و محمد صائب النقشبندي و عبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس المأذونين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

المميز- المدعي / خالد وليد فهمي / رئيس جمعية العراق للطيارين والمهن الجوية

(منظمة غير حكومية)

المميز عليه - المدعى عليه / قرار محكمة القضاء الاداري / مستشار السيد وزير -

النقل لشؤون الطيران / اضافته لوظيفته .

ادعى - المدعي - امام محكمة القضاء الاداري بالدعوى المرقمة ٧/ قضاء اداري / ٢٠٠٦ ان المدعى عليه اصدر امراً بمنع وزارة النقل من التعامل مع المنظمات وجمعيات المجتمع المدني المجازة من الامانة العامة لمجلس الوزراء وقد تظلم المدعي من هذا المنع بتاريخ ٤ / ١٢ / ٢٠٠٦ . ثم قدم المدعي لاثحته المؤرخة في ٢٤ / ١ / ٢٠٠٦ موضحاً من ان المدعى عليه منع الجمعية من العمل وممارسة نشاطها لذلك طلب الموافقة على السماح للجمعية بممارسة نشاطها بطريقة قانونية وبنتيجة المرافعة ولعدم أهلية المدعى عليه للتقاضي قررت المحكمة ادخال السيد وزير النقل شخصاً ثالثاً في الدعوى الى جانب المدعى عليه اكماً للخصومة استناداً للمادة (٦٩) من قانون المرافعات المدنية . وبعد الاستماع الى دفوع الطرفين وايضاحات المدعي ولدى الرجوع الى كيفية تأسيس الجمعية وجد انها مسجلة في مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية ، كما لوحظ عدم وجود كتاب عن الشخص الثالث بمنع نشاط الجمعية او منع منتسبي وزارة النقل من الانتماء او التعامل معها . كما ان طلب المدعي بأشغال غرف في مطار

(يتبع)

بغداد الدولي يخضع الى نظام الاجور في المطارات المدنية كما ان طلب الجمعية اشغالها لنادي الخطوط في الصالحية يخضع الى قانون بيع وايجار اموال الدولة عليه اصدرت محكمة القضاء الاداري قرارها المرقم ٢٠٠٦ / ٦٣ / ٢٣ / ٨ / ٢٠٠٦ حكماً حضورياً يقضي بـرد دعوى المدعي وتحميله الرسوم واتعاب محاماة وكيل المدعى عليه والشخص الثالث .
ولعدم قناعة المدعي (المميز) بالحكم المذكور طعن به بلأئحته التمييزية المؤرخة في ١٨ / ٩ / ٢٠٠٦ امام المحكمة الاتحادية العليا طالباً نقض القرار وللأسباب التي اوردها في لائحته .

القرار :-

لدى التدقيق والمداولة من قبل المحكمة الاتحادية العليا العليا وجد ان الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً . ولدى النظر في الحكم المميز وجد ان المدعي (المميز) اقام الدعوى على مستشار السيد وزير النقل لشؤون الطيران / اضافته لوظيفته ، واذ ان المذكور لا يصلح ان يكون خصماً في الدعوى لعدم تمتعه بالشخصية المعنوية لان الخصم هو السيد وزير النقل / اضافته لوظيفته فتكون الدعوى واجبة الرد لهذا السبب كما ان قرار المحكمة في جلسة ٥ / ٧ / ٢٠٠٦ بأدخال وزير النقل / اضافته لوظيفته ، شخصاً ثالثاً بجانب المدعى عليه اكمالاً للخصومة ومن تلقاء نفسها كان غير صحيح ايضاً اذ ان ذلك من حق الخصوم وان لها فقط حق ادخال الشخص الثالث للاستيضاح وذلك عملاً بحكم المادة (٦٩) من قانون المرافعات المدنية المعدل . هذا من جهة ومن جهة اخرى وجد ان المميز قدم عريضة الدعوى ودفع الرسم عنها في ٨ / ١ / ٢٠٠٦ وانها خالية من أي طلب خلافاً لاحكام المادة (٦/٤٦) من القانون المذكور التي اوجبت ان تشمل عريضة الدعوى على طلبات المدعي .

بسم الله الرحمن الرحيم

Republic Of Iraq

جمهورية العراق

The Federal Supreme Court

المحكمة الاتحادية العليا

٢٨ / اتحادية/تميز / ٢٠٠٦

اعلام / ٤٧

لذا تكون الدعوى واجبة الرد لهذا السبب ايضاً . وان ان الحكم المميز قضى
برد الدعوى لغير هذه الاسباب وانما لاسباب اخرى فقد قرر تصديقه من حيث النتيجة
ورد الطعون التمييزية وتحمل المميز رسم التمييز و صدر القرار بالاتفاق في
٢٩ / رمضان / ١٤٢٧ الموافق ٢٢ / ١٠ / ٢٠٠٦ .



الرئيس

مدحت المحمود

عضو

احمد محمود الجليلي

عضو

فاروق محمد السامي

عضو

جعفر ناصر حسين

عضو

اكرم طه محمد

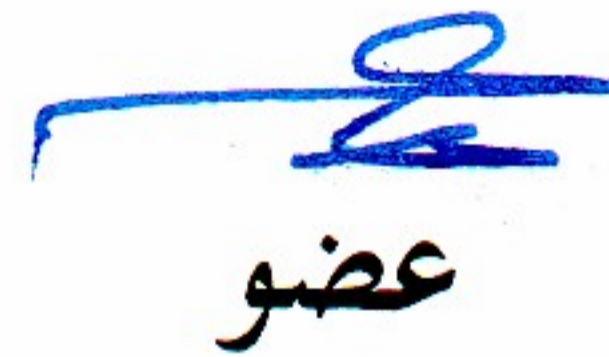
عضو

اكرم احمد بابان



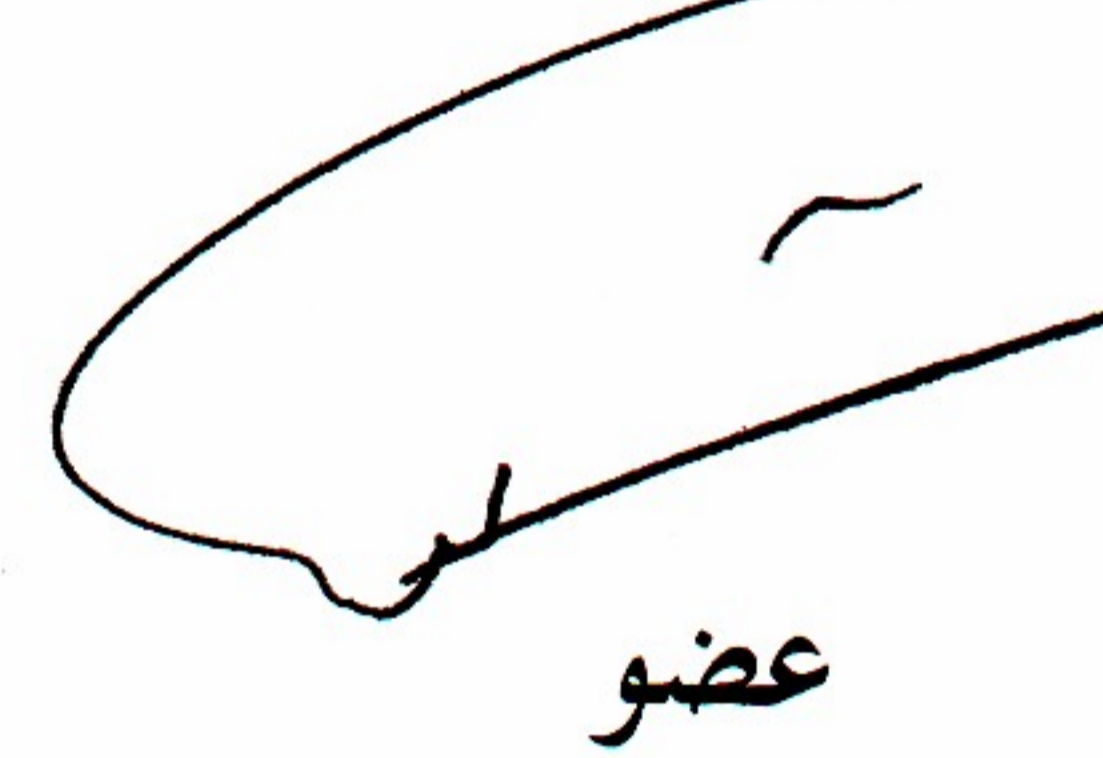
عضو

محمد صائب محمد النقشبندي



عضو

عبود صالح التميمي



عضو

ميخائيل شمشون قس كوركيس

عمر صادق عبود